موجز

يعنيهم «الحوار» ولا يعنيهم!!

محمد الجرادي

■ تمهيد «المشترك» عبر خطابه الاعلامي للحوار بالاتكاء على الفشل واستطراد تجارب حوار سابقة لم يُكتب لها النجاح.. هو أمرٌ يبعث على الاستغراب.. ويفتح على مساحة شاسعة من الذهن والعقل علامات استفهام كثيرة.. أدناها لماذا كل هذه الرغبة في الاعتداد بالفشل؟! ولماذا عوضاً عن التفاؤل أو مايوحي به يبقى التشاؤم وفقدان الثقة هو ديدن «الفرقاء».. ومعزوفتهم على الدوام؟!

● وفيما كان متوقعاً من «المشترك» خطاب مختلف تجاه مسألة الحوار، يبدو فيه عند المستوى الذي يقدره لنفسه (عبثاً)، وعند حجم ادعائه بالجدية والصدق، واصراره على توافر ذلك بالنسبة لما سواه!! بدا موقفه التمهيدي هذا وكأنه لايعنيه من أمر الحوار شيء سوى ان يكون الحوار لأجله ومن أجله فقط!!

● نحن بهذه الاشارة لانقلل من امكانية ان تتوصل فعاليات حوار الاحزاب التي بدأت منذ اسبوع بمبادرة من المؤتمر الشعبي العام الى نجاحات تستحق التوقف والاشادة.. وهو ما نتمناه ونرجوه.. انما هو ايضاح لمدى عبثية التفكير تجاه مسائل هي في الأساس لاتعني الأحزاب وحدها.. بقدر ما تعني الكل الوطني، إذ من غير المعقول ان تظل رؤية الفرقاء في المشترك تجاه «الحوار» على انه ترتيب للمصالح الحزبية الضيقة!! واعتناء بظروفها واوضاعها فحسب!

● ندرك جميعنا ان هناك من القضايا الوطنية ما تستدعي الحوار وتستوجب استمراريته وتواصله.. وتفرض المسئولية في نجاحه، وهي قضايا لاتحتمل المزايدات او المقايضات الحزبية والسياسية..

ولعل القضايا التي حملتها مبادرة المؤتمر الشعبي العام في دعوته «فرقاء المشترك» الى الحوار.. هي من الأهمية ما يجعل الجميع على استعداد للتخلي عن التفكير الحزبي، وإعمال التفكير الوطني والمسئولية الوطنية.

● وبإيجاز لايكفي ان تتفق قيادات الاحزاب على اهمية «الحوار» من حيث المبدأ مثلما لاتكفي «النوايا الحسنة» في الجلوس الى طاولة الحوار!

إنما يبدو كافياً لتوقعات جدية الحوار ونجاحه في استيعاب الاطراف السياسية وخصوصاً الفرقاء في المشترك انها أمام اختبار صعب لابد ان تكون في مستويات دواعيه وبواعثه واسبابه والمؤمل منه.. فضلاً عن استيعابها لمسألة الالتزام بالقضايا المطروحة.. مايعني ضرورة تجنب خلط الأوراق ومحاولات إقحام قضايا ليست في اطار الحوار.

algradi79@yahoo.com

الحوار هدف مؤتمري

يحيى علي نوري

■ «الثوري» الجريدة الناطقة باسم الحزب الاشتراكي عُرف عنها ومع كل عملية حوار تبدأ بين اطراف اللون السياسي اليمني.. بالتأزم.. والاندفاع باتجاه كل ما من شأنه ان يعمل على تعكير صفو الحوار..

ولسنا هنا بحاجة للتدليل على ذلك من خلال ماكانت تقوم به أثناء دورات الحوار السابقة من عملية تسريب لمجريات الحوار واعتماد اسلوب التضليل والتجهيل للرأي العام حول حقيقة ماتم بحثه في الحوار..

وهو الأمر الذي جعلها اي الثوري تلعب دوراً فاعلاً في اعاقة الحوار واضفت اجواء قاتمة ساهمت الى حد كبير في انعدام الثقة.

ولاشك ان هذه الممارسات التي تقوم بها الثوري مع كل الاحزاب باتت معروفة امام الرأي العام اليمني المتابع لمجريات الحوار الأمر الذي جعل من الرأي العام اليمني يستكشف مبكراً هذه المرة الاهداف التي تحاول الثوري تحقيقها خلال الايام القادمة فالحوار الوطني الذي تم تدشينه اخيراً بين المؤتمر ومختلف الاحزاب تحاول الثوري جاهدة تعكير اجوائه من خلال ماقامت به من فعل مشين يتناقض مع المهنية حيث حرصت هذه المرة على ان تدشن فعالياتها الاعلامية المصاحبة لعملية الحوار باعتماد التلفيق الكذب على امين عام المؤتمر الشعبي العام في استهداف واضح للوحدة التنظيمية والفكرية والسياسية التي يتمتع بها المؤتمر الشعبي العام وهو ما جعل امين عام المؤتمر يحرص على تكذيبها وكشف اهدافها ومقاصدها.

وهي تمثل رسالة واضحة تطلب من اعلام الاشتراكي عدم الانجرار وراء الاوهام والاكاذيب واساليب التضليل حرصاً على تهيئة كل ما من شأنه ان يعمل على انجاح الحوار.

وهي رسالة ايضاً تؤكد ان الحوار الوطني لابد ان ينتصر طالما انه اعتمد على اساليب واضحة وجلية اساسها تحقيق المصلحة العليا للوطن، وان اي سلوك اعلامي مشين لم ولن يحقق اهداف الموتورين الساعين الى افساد اجواء الحوار تحقيقاً لاهداف شيطانية ما انزل الله بها من سلطان..

وعموماً ان المؤتمر الشعبي العام الذي حرصت قيادته السياسية والتنظيمية وعلى رأسها فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام سيظل حريصاً على انجاح الحوار وسيظل بمختلف فعالياته السياسية والتنظيمية موحداً وقادراً على تجاوز كافة العراقيل التي يحاول البعض وضعها امام طريق الحوار.

ذلك انه يؤمن بالحوار المسئول المنتصر لمصالح الشعب العليا وهذا ما تؤكده ادبياته السياسية وعلى رأسها الميثاق الوطني الذي كان نتاجاً لحوار مسئول مع مختلف القوى الوطنية الفاعلة على الساحة اليمنية.

باجمال: فبركة (الثوري) تنم عن عقليات مريضة ولاتخدم الحوار

■ أبدى الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام عبد القادر باجمال استياءه من أخبار نشرتها صحيفة الثوري الناطقة باسم الحزب الاشتراكي اليمني المعارض الخميس الماضي قالت فيها إن " هناك جناحاً في المؤتمر(الحزب الحاكم في اليمن) يرفض الحوار مع الأحزاب والقوى السياسية ".

وقال باجمال " هذا الخدش الإعلامي الرخيص الذي ارتكبته الثوري في هذه الفترة التي تشهد بداية الحوار السياسي بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، لا يخدم الحوار كما أنه لا يعزز جسور الثقة المطلوبة بين المتحاورين".

وأضاف باجمال في تصريح صحفي " إن ما اختلقته الصحيفة من رواية لا تمت إلى الحقيقة بصلة، إنما أرادت من خلال ما نشرته أن توحي أن ثمة خلافات بين قيادات المؤتمر الشعبي العام " ، واصفاً ما نشرته تلك الصحيفة بأنه " وهم وأكذوبة ومغالطة سافرة تنم عن نوايا باطنية تختزنها بعض قيادات الحزب الاشتراكي والصحيفة الناطقة باسمهم".

وقال " من العيب أن تضع الصحيفة أخبارا وروايات من نسيج الخيال وأن تدعي أنها تمتلك الحقيقة وهي غارقة في العقلية الشمولية وفي نظرية المؤامرة التي درجت عليها".

وأكد أن ما " يسود قيادات المؤتمر الشعبي العام من احترام وثقة متبادلة لا يمكن أن تمس من قبل أحد".

وقال باجمال " إن المؤتمر الشعبي العام ، الصانع للوحدة، والمدافع عنها، والواقف سداً منيعاً ضد المناوئين لها، والانفصاليين في ضمائرهم وعقولهم، ممن يلتحفون الكذب ويبشرون بالأوهام، يتمتع بقاعدة جماهيرية واسعة وبتنظيم واع ومتماسك".

واعتبر الأمين العام للحزب الحاكم " محاولة صحيفة الثوري التشكيك في بنيان المؤتمر الفكري أو السياسي أو التنظيمي هي رغبة مريضة لبعض قيادات الحزب الاشتراكي اليمني والقائمين على الصحيفة".

مجلس الشورى يختار ٣٠ مرشحاً لهيئة مكافحة الفساد تمهيداً لعرضهم على مجلس النواب

□ كتب: توفيق الشرعبي

■ انتخب اعضاء مجلس الشورى امس الاحد ٣٠ شخصاً من بين ٨٥ تقدموا للترشيح لعضوية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والتي كان قد نص على تشكيلها قانون مكافحة الفساد رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦م والتي خولت مادته الـ«٩» اعضاء مجلس الشورى انتخاب اعضاء الهيئة الثلاثين وتقديمهم الى مجلس النواب لاختيار منهم «١١» عضواً يشكلون قوام الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

واشترطت المادة المذكورة آنفاً ان تتوافر في اعضاء الهيئة الخبرة والنزاهة والكفاءة والايقل عمر العضو عن «٤٠» عاماً وحاصلاً على مؤهل جامعي كحد ادنى والا يكون قد صدر بحقه حكم قضائي بات في قضية من قضايا الفساد او المخلة بالشرف والامانة مالم يكن قد رد اليه اعتباره.

كما انها اشترطت ان في قوام الهيئة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وقطاع المرأة.

واستعرض الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني امس الخطوات الاجرائية التي اتخذتها هيئة رئاسة المجلس حيال التواصل والمراسلة مع ١٨ اتحاداً ونقابة ومنظمة من مختلف نشاطات المجتمع المدني بما في ذلك القطاع الخاص وقطاع المرأة والنقابات المهنية والابداعية بشأن ترشيح من تراه مناسباً للقيام بهذه المهمة الوطنية وموافاة المجلس بها..

وتطرق رئيس مجلس الشورى الى الاجتماعات التي عقدتها رئاسة المجلس خلال الفترة من يناير وحتى الـ٢٠ من مارس ٢٠٠٧م لانجاز هذه المهمة.

واكد ان المجلس قد شكل سكرتارية خاصة للاعداد والتحضير لاستقبال طلبات الترشيح المرسلة من الجهات المعنية واعداد مصفوفات بيانات لجميع المرشحين تضمنت ابرز المعلومات التي يتطلبها القانون.. مشيراً الى ان هيئة رئاسة المجلس شددت على اختيار افضل العناصر المتقدمة والتي تنطبق عليها الشروط والمعايير لتولي مسئولية الهيئة بما يحقق المقاصد السامية للقانون.

واضاف عبدالغني الى انه قد اعطيت الاولوية على من توافرت فيهم معايير الخبرة العالية والمؤهلات في المجالات التخصصية القانونية والقضائية والادارية والمحاسبية والاقتصادية، وممن اشتهروا بالكفاءة العالية في اي مرفق خاص او عام.

وقال عبدالعزيز ان هيئة رئاسة المجلس حرصت على سلامة اجراءاتها وعقدت اجتماعاً موسعاً مع اللجنة الدستورية والقانونية للمراجعة النهائية لما تم انجازه من قبل هيئة المجلس وفقاً للآلية المتبعة في عملية الترشيح لاعضاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

هذا وقد اجريت امس عملية الاقتراع السري لانتخاب ٣٠ مرشحاً منهم ٢١ من القائمة العامة و«٣» مرشحين من قطاع منظمات المجتمع المدني و«٣» مرشحات عن قطاع المرأة و«٣» مرشحين عن القطاع الخاص وهي القائمة التي سيقوم مجلس الشورى بتقديمها الى مجلس النواب لانتخاب ١١ عضواً ثلاثة منهم يمثلون قطاع المرأة والقطاع الخاص وقطاع منظمات المجتمع المدني وفيما الثمانية الآخرون سينتخبون من قوام اسماء القائمة التي قدمها مجلس الشورى.

ويأتي اعلان قوام عضوية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ترجمة للبرنامج الانتخابي للرئيس علي عبدالله صالح في الاصلاحات الادارية والمالية واجتثاث شأفة الفساد والقضاء على الاختلالات التي تعاني منها بعض مؤسسات واجهزة الدولة.

وقد أسفرت عملية فرز الأصوات لاختيار ٣٠ شخصا لعضوية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد عن فوز الإخوة التالية أسماؤهم عن القائمة العامة :

١- محمد حمود حسن المطري
٢- أحمد محمد الآنسي
٣- ياسين عبده سعيد نعمان
٤- علي أحمد ناصر الأعوش
٥- أحمد صالح فرحان الحميري
٦- محمد أحمد علي سنهوب
٧- خالد محمد عبدالعزيز
٨- عبدربه أحمد عبدالله جراده
٩- عبدالرحمن سالم ذيبان
١٠- عبدالعزيز ناصر الكميم
١١- سبأ محمد إسماعيل الحجي
١٢- شوقي شايف الأغبري
١٣-محمد عبده عمر اليافعي
١٤- حسين محمد الاهجري
١٥- أحمد عبدالرحمن راشد قرحش
١٦ - علي علي محمد جباري
١٧- عباس يحيى علي المضواحي
١٨- أبو بكر محمد العمودي
١٩- عبدالله عبدالواسع البركاني
٢٠- عبيد عوض سالم الحمر
٢١- سالم محمد حسين الضباعي

وفاز بالترشيح عن قائمة منظمات المجتمع المدني الإخوة التالية أسماؤهم:

١- عز الدين سعيد أحمد سلام الأصبحي
٢- محمد محمد الجدري
٣- محمد سعيد علي باكحيل

وفاز بالترشيح عن قائمة القطاع الخاص الإخوة التالية أسماؤهم :

١- عصام عبدالله الحلالي
٢- سعد الدين علي بن طالب
٣- عبد السلام عبد المجيد الأثوري

كما فزن بالترشيح عن قائمة قطاع المرأة الأخوات التالية أسماؤهن:

١- بلقيس أحمد منصور أبو إصبع
٢- هدى علي عبد اللطيف البان
٣- حورية مشهور أحمد

مجلس النواب يصادق على الاتفاقية الدولية المتعلقة بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

■ صنعاء ــ «سبأ»:

■ صادق مجلس النواب في جلسته السبت الماضي على انضمام بلادنا إلى الاتفاقية الدولية المتعلقة بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وذلك بعد مناقشته لها في ضوء تقرير لجنة الشؤون الدستورية والقانونية.

وتعد هذه المعاهدة متعددة الأطراف ينطبق عليها قانون المعاهدات الدولية وبموجب هذه المعاهدة ،فإن المحكمة الجنائية الدولية تعد جهازاً قضائياً دولياً مستقلاً حيث يشمل اختصاص المحكمة جريمة إبادة الجنس البشري، وتعني الأفعال التي ترتكب لتدمير مجموعة قومية أو اثنية أو عرقية أو دينية معينة عن طريق القتل أو إحداث أذى جسماني أو عقلي جسيم لأعضاء المجموعة ،واتخاذ إجراءات تمنع تناسلها أو نقل أطفال المجموعة إلى مجموعة أخرى. كما تشمل الجرائم ضد الإنسانية، وتعني الجرائم التي ترتكب على نطاق واسع ودائم ضد السكان المدنيين مثل القتل والإبادة والنقل الإجباري للسكان والتعذيب والاغتصاب والاختفاءات القسرية والتفرقة العنصرية، وتشمل أيضاً جرائم الحرب، وتتمثل في الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م، مثل تدمير الممتلكات التي لا تبررها ضرورة حربية، وتوجيه الهجوم عمداً ضد السكان المدنيين، وإساءة استخدام علم الهدنة، واستخدام الأسلحة السامة، وكذلك تضمنت الأفعال الأخرى التي تخالف قوانين وأعراف الحرب مثل قتل أو جرح محارب استسلم باختياره أو ارتكاب أعمال عسكرية تلحق ضرراً بالسكان دون مبرر من ضرورات عسكرية، ويمتد اختصاص المحكمة العسكرية وفقاً للمادة (٢/٨) إلى الجرائم التي ترتكب خلال المنازعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي.

كما تشمل أيضاً جريمة العدوان حيث تمارس المحكمة اختصاصها بشأن هذه الجريمة حينما يتم إقرار تعريف لها، والشروط اللازمة لممارسة المحكمة لهذا الاختصاص.

وزير الصحة يؤكد على الحاجة الى سياسة وطنية للسكان

■ أكد الدكتور عبدالكريم راصع وزير الصحة العامة والسكان ان اليمن بحاجة الى سياسة وطنية للسكان توجد توازناً بين متطلبات النمو السكاني المتزايد والنمو الاقتصادي والاجتماعي.. مشدداً على ان قضية السكان تحتاج الى العمل الوطني والمحلي المشترك باعتبارها قضية ذات أبعاد وآثار متعددة صحية واجتماعية وثقافية واقتصادية وبيئية.

وقال راصع في افتتاح ورشة عمل خاصة بوضع الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للاعلام والاتصال السكاني أمس «لاتزال امام السياسة الوطنية للسكان تحديات كبيرة لابد من انجازها لتحقيق اهداف السياسة الوطنية للسكان الرامية إلى ايجاد نوعاً من التوازن بين متطلبات النمو السكاني المتزايد والنمو الاقتصادي والاجتماعي ومواكبة متطلبات اهداف الالفية بحلول عام ٢٠١٥م في المجال الصحي والتعليمي والتخفيف من الفقر».

واضاف وزير الصحة انه رغم التحسن النسبي في بعض المؤشرات التي أظهرتها نتائج التعداد الاخير فيما يتعلق بالنمو السكاني والوفيات والانخفاض النسبي في مستويات الخصوبة للمرأة اليمنية، بالمقارنة بما كان عليه الوضع خلال فترة التسعينيات إلاّ ان هذا التحسن لايزال دون مستوى الطموح الذي نسعى الى تحقيقه.

القربي يدعو ابناء الجالية اليمنية في السعودية لتأهيل أنفسهم مهنياً

■ أكد الدكتور ابوبكر القربي وزير الخارجية والمغتربين ان العلاقات اليمنية-السعودية تعيش افضل مراحلها، وان ذلك انعكس ايجابياً على ابناء الجالية اليمنية المقيمين في المملكة العربية السعودية.

وشدد القربي اثناء لقائه أمس ابناء الجالية اليمنية في السعودية على ضرورة الاهتمام بتأهيل انفسهم تأهيلاً مهنياً في مختلف المجالات ليتمكنوا من المنافسة في سوق العمل السعودي ودول الخليج بشكل عام، والمساهمة في رفد التنمية من خلال الاستثمارات في ظل الامتيازات التي يقدمها قانون الاستثمار اليمني والاصلاحات في مجال الاستثمار.

قال ان تسامحه وحكمته جنبت البلاد الكثير من المشاكل

قائد شرطة دبي: الرئيس علي عبدالله صالح حقق حلما عظيما ليس لليمنيين فحسب بل للأمة العربية

■ قال الفريق ضاحي خلفان تميم قائد شرطة دبي لو سمح لي بأن أكون أحد شهود العصر على مسيرة قادة عصرنا الحالي من العرب وغير العرب، لقلت بأن الرئيس علي عبدالله صالح حقق حلما عظيما ليس لليمنيين فحسب بل للأمة العربية بإعادة لحمة الوطن اليمني في عصر كانت الدول العظمى تتجزأ وتتفكك سلميا، مؤكداً أن على عبدالله صالح لو أنه لم يحقق لليمن خلال فترة حكمه سوى هذين الإنجازين لكفاه فخراً.

جاء ذلك في حديث معه أجراه مراسل صحيفة «٢٦سبتمبر» في دبي وينشر لاحقاً..

ووفقاً لموقع «٢٦سبتمبر نت» الذي نشر مقتطفات من الحديث قال ضاحي خلفان "ان تسامح وحكمة الرئيس علي عبدالله صالح جنبت اليمن الكثير من المشاكل، فمن كان يتوقع أنه بعد حرب الانفصال أن يقول لمن قام بتلك المحاولة أذهبوا فانتم الطلقاء ..على عبدالله صالح لديه مكانة كبيرة للعفو عند المقدرة وتنفيذه لذلك فعلياً وذلك قلما تشاهده إلا في شخص لديه صبر وتسامح كبير وحكمة واسعة ويعمل جاهداً على استغلال كل الفرص الممكنة مهما صغر حجمها في الإصلاح الأمور ".

وأشار الفريق ضاحي خلفان إلى أن ما يفعله الحوثيون الآن يؤثر على الأمن والاستقرار في اليمن، وأن دخول أي تيارات متطرفة إلى المجتمع اليمني أو تعاطي بعض أفراده مع هذه التيارات الخارجية فيه إضرار وبأمن واستقرار اقتصاد اليمن .

وحول التعاون الأمني بين اليمن ودولة الإمارات العربية المتحدة أشاد قائد شرطة دبي بمستوى التعاون بين شرطة دبي والأجهزة الأمنية في الجمهورية اليمنية مشيراً إلى أن مستوى التعاون وصل إلى أنه في حالات كثيرة تنجز بعض الأعمال عن طريق التواصل الشخصي بالتلفون.

كما أن هناك أكثر من خمسين طالباً يمنياً يدرسون في أكاديمية شرطة دبي، وسيدخلون بعد فترة معترك العمل الأمني في اليمن ولا شك إن توافرت لهم الظروف سيفيدون بمهاراتهم وخبراتهم التي تعلموها المؤسسات التي سيعملون بها، وسيشكلون في نفس الوقت نواة لآلية مثالية للتعاون بين شرطة دبي والأجهزة الأمنية اليمنية. وحقيقة فاننا لا نواجه أي صعوبات أو مشكلات في التعاون والتنسيق الأمني مع الجهات المختصة في اليمن الشقيق، وأضاف أن اليمنيين العاملين في شرطة دبي لمسنا بأن لديهم انضباطا جيدا و يؤدون الواجبات الموكلة إليهم بتفان ملحوظ ووقت الشدائد يتميزون بالقدرة والأمانة على مواجهتها، يحاولون أن يطوروا أنفسهم فتراهم يتعلمون ويحسنون مستوياتهم بشكل مضطرد، وفرص العمل للعنصر اليمني متوافرة خاصة أبناء العاملين في شرطة دبي .

الميثاق
نائب رئيس التحرير: محمد بن محمد أنعم
مدير التحرير: أمين الوائلي
نائبا مدير التحرير: عبدالولي المذابي، يحيى علي نوري
سكرتير التحرير: محمد صالح الجرادي
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
اسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية: ٢٠٠ دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية: ٥٠٠٠ ريال
العنوان
الجمهورية اليمنية- صنعاء - شارع رقم (١٢) متفرع من شارع الزبيري أمام مبنى «سبأ فون»
تليفون: (٤٠٢٨٤٢-٤٦٦١٢٨-٤٠٢٨٤٥) - فاكس (٢٠٨٩٣٢) - ص.ب: ٢٧٧٧
● موقع الصحيفة على الانترنت: (www.almethaq.net)
● البريد الالكتروني: contact@almethaq.net